

## ٤٦ - كتاب: المكاتب

### ١ - باب: مختصر المكاتب

**قال الشافعي** رحمته الله: قال الله جل ثناؤه: ﴿وَالَّذِينَ يَبِغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَايِبُهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ <sup>(١)</sup> قال: ولا يكون الابتغاء من الأطفال، ولا المجانين، ولا تجوز الكتابة، إلا على بالغ عاقل. قال: وأظهر معاني الخير في العبد، بدلالة الكتاب، الاكتساب مع الأمانة، فأحب أن لا يمتنع من كتابته، إذا كان هكذا، وما جاز بين المسلمين في البيع والإجارة، جاز في الكتابة، وما رد فيهما، رد في الكتابة، ولا تجوز على أقل من نجمين، فإن كاتبه على مائة دينار موصوفة الوزن، والعين إلى عشر سنين، أولها كذا، وآخرها كذا، يؤدي في انقضاء كل سنة منها كذا، فجائز، ولا يعتق حتى يقول في الكتابة، فإذا أدبت كذا، فأنت حر، أو يقول: بعد ذلك، إن قولي كاتبك، كان معقوداً على أنك إذا أدبت، فأنت حر، كما لا يكون الطلاق إلا بصريح، أو ما يشبهه مع النية، ولا تجوز على العرض، حتى يكون موصوفاً كالسلم، ولا بأس أن يكاتبه، على خدمة شهر، ودينار بعد الشهر، وإن كاتبه على أن يخدمه بعد الشهر لم يجز؛ لأنه قد يحدث ما يمنعه من العمل بعد الشهر، وليس بضمنون، يكلف أن يأتي بمثله، فإن كاتبه، على إن باعه شيئاً لم يجز؛ لأن البيع يلزم بكل حال، والكتابة لا تلزم، متى شاء تركها، ولو كاتبه على مائة دينار، يؤديها إليه في عشر سنين، كان النجم مجهولاً لا يدري أفي أولها أو آخرها. قال المعزني: وكذا يؤدي إليه في كل سنة عشرة مجهول؛ لأنه لا يدري، أفي أول كل سنة، أو آخرها، حتى يقول في انقضاء كل سنة عشرة، فتكون النجوم معلومة.

**قال الشافعي** رحمته الله: ولو كاتب ثلاثة كتابة واحدة، على مائة منجمة، على أنهم إذا أدوا عتقوا، كانت جائزة، والمائة مقسومة على قيمتهم، يوم كوتبوا، فأيهم أدى حصته عتق، وأيهم عجز رقب، وأيهم مات قبل أن يؤدي، مات رقيقاً، كان له ولد أو لم يكن، ولو أدوا، فقال: من قلت قيمته أدينا على العدد، وقال الآخرون: على القيم، فهو على العدد أثلاثاً، ولو أدى أحدهم عن غيره، كان له الرجوع، فإن تطوع فعتقوا، لم يكن له الرجوع، فإن أدى بإذنهم، رجع عليهم، ولا يجوز أن يتحمل بعضهم عن بعض الكتابة، فإن اشترط ذلك عليهم، فالكتابة فاسدة، ولو كاتب عبداً كتابة فاسدة، فأدى عتق، ورجع السيد عليه بقيمته يوم عتق، ورجع على السيد بما دفع، فأيهما كان له الفضل رجع

(١) سورة النور، الآية: ٣٣.

به، فإن أبطل السيد الكتابة، وأشهد على إبطالها، أو أبطلها الحاكم، ثم أداها العبد، لم يعتق، والفرق بين هذا، وقوله: إن دخلت الدار، فأنت حر، أن اليمين لا بيع فيها بحال بينه وبينه، والكتابة كالبيع الفاسد، إذا فات رد قيمته، وإن أدى الفاسدة إلى الوارث لم يعتق؛ لأنه ليس القائل: إن أديتها، فأنت حر، ولو لم يمت السيد، ولكنه حجر عليه، أو غلب على عقله، فتأداها منه، لم يعتق، ولو كان العبد مخبولاً، عتق بأداء الكتابة، ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشيء، ولو كانت كتابة صحيحة، فمات السيد وله وارثان فقال أحدهما: إن أباه كاتبه، وأنكر الآخر، وحلف ما علم أن أباه كاتبه، كان نصفه مكاتباً، ونصفه مملوكاً، يخدم يوماً، ويخلى يوماً، ويتأدى منه المقر، نصف كل نجم، لا يرجع به أخوه عليه، وإن عتق لم يقوم عليه؛ لأنه إنما أقر أنه عتق بشيء، فعلة أبوه وإن عجز، رجع رقيقاً بينهما، ولو ورثا مكاتباً، فأعتق أحدهما نصيبه، فهو بريء من نصيبه من الكتابة، فإن أدى إلى أخيه نصيبه عتق وكان الولاء للآب، وإن عجز قوم عليه، وعتق إن كان موسراً، وولاؤه له، وإن كان معسراً، فنصفه حر، ونصفه رقيق لأخيه، وقال في موضع آخر: يعتق نصفه، عجز أو لم يعجز، وولاؤه للآب؛ لأنه الذي عقد كتابته.

**قال الشافعي** رحمته الله: والمكاتب عبد ما بقي عليه درهم، وإن مات وله مال حاضر، وولد مات عبداً، ولا يعتق بعد الموت، وإن جاءه بالنجم، فقال السيد: هو حرام، أجبرت السيد على أخذه، أو يبرئه منه، وليس له أن يتزوج، إلا بإذن سيده، ولا يتسرى بحال، فإن ولدت منه أمته بعد عتقه بستة أشهر، كانت في حكم أم ولده، وإن وضعت لأقل، فلا تكون أم ولد، إلا بوطء بعد العتق، وله بيعها. **قال**: ويجبر السيد على أن يضع من كتابته شيئاً، لقوله عز وجل: ﴿وَأَنْتُمْ مِّنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَيْنَاكُمْ﴾ <sup>(١)</sup> وهذا عندي مثل قوله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ <sup>(٢)</sup> واحتج ابن عمر: أنه كاتب عبداً له بخمسة وثلاثين ألفاً، ووضع عنه خمسة آلاف، أحسبه قال من آخر نجومه: ولو مات السيد، وقد قبض جميع الكتابة، حاصص المكاتب بالذي له أهل الدين والوصايا. **قال المزني**: يلزمه أن يقدمه على الوصايا، على أصل قوله.

**قال الشافعي** رحمته الله: وليس لولي اليتيم أن يكتاب عبده بحال؛ لأنه لا نظر في ذلك، ولو اختلف السيد والمكاتب، تحالفا وترادا، ولو مات العبد، فقال سيده: قد أدى إليّ كتابته، وجر إليّ ولاء ولده، من حرة، وأنكر موالي الحرة، فالقول قول موالي الحرة، قال: ولو قال: قد استوفيت مالي على أحد مكاتبي، أقرع بينهما، فأيهما خرج له العتق عتق، والآخر على نجومه، والمكاتب عبد ما بقي عليه درهم، فإن مات وعنده وفاء، فهو وماله لسيد، وكيف يموت عبداً، ثم يصير بالأداء بعد الموت حراً، وإذا كان لا يعتق في حياته، إلا بعد الأداء، فكيف يصح عتقه، إذا مات قبل الأداء. **قال**: ولو أدى كتابته فعتق، وكانت عرضاً، فأصاب به السيد عيباً، رده ورد العتق. **قال**: ولو فات المعيب، قيل له: إن جئت بنقصان العيب، وإلا فليسيدك تعجيزك، كما لو دفعت دنانير نقصاً، لم تعتق إلا بدفع نقصان دنانيرك، ولو ادعى أنه دفع، أنظر يوماً، وأكثره ثلاث، فإن جاء بشاهد، حلف وبريء، ولو عجز، أو مات، وعليه ديون، بدى بها على السيد.

(١) سورة النور، الآية: ٣٣.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٤١.

## ٢ - باب: كتابة بعض عبد والشريكان في العبد يكتابانه أو أحدهما

**قال الشافعي** رحمته الله: لا يجوز أن يكتب بعض عبد، إلا أن يكون باقيه حراً، ولا بعضاً من عبد، بينه وبين شريكه، وإن كان بإذن الشريك؛ لأن المكاتب لا يمنع من السفر، والاكتساب، ولا يجوز أن يكتابه معاً، حتى يكونا فيه سواء. وقال في كتاب الإملاء، على محمد بن الحسن: وإذا أذن أحدهما لصاحبه، أن يكتبه، فالكتابة جائزة، وللذي لم يكتبه أن يستخدمه يوماً، ويخلي، والكب يوماً، فإن أبرأه مما عليه، كان نصيبه حراً، وقوم عليه الباقي، وعتق إن كان موسراً، ورق إن كان معسراً. **قال المزني**: الأول بقوله أولى لأنه زعم لو كانت كتابتهما فيه سواء فعجزه أحدهما، فأنظره الآخر، فمخت الكتابة بعد ثبوتها، حتى يجتمعا، على الإقامة عليها، فالابتداء بذلك أولى. **قال المزني**: ولا يخلو من أن تكون كتابة نصيبه جائزة، كبيعته إياه، فلا معنى لإذن شريكه، أو لا تجوز، فلم جوزه بإذن من لا يملكه.

**قال الشافعي** رحمته الله: ولو كتابه جميعاً بما يجوز، فقال: دفعت إليكما مكاتبتي، وهي ألف، فصدقه أحدهما، وكذبه الآخر، رجح المنكر على شريكه بنصف ما أقر بقبضه، ولم يرجع الشريك على العبد بشيء، ويعتق نصيب المقر، فإن أدى إلى المنكر تمام حقه، عتق، وإن عجز، رق نصفه، والنصف الآخر حر، ولو أذن أحدهما لشريكه، أن يقبض نصيبه، فقبضه، ثم عجز، ففيها قولان، أحدهما: يعتق نصيبه منه، ولا يرجع شريكه، ويقوم عليه الباقي، إن كان موسراً، وإن كان معسراً، فجميع ما في يديه للذي بقي له فيه الرق؛ لأنه يأخذه بما بقي له من الكتابة، فإن كان فيه وفاء عتق، وإلا عجز بالباقي، وإن مات بعد العجز، فما في يديه بينهما نصفان، يرث أحدهما بقدر الحرية، والآخر بقدر العبودية. والقول الثاني: لا يعتق، ويكون لشريكه أن يرجع عليه، فيشركه فيما قبضه؛ لأنه أذن له به، وهو لا يملكه. **قال المزني**: هذا أشبه بقوله: أن المكاتب عبد، ما بقي عليه درهم، وما في يديه موقوف ما بقي عليه درهم، فليس معناه فيما أذن له بقبضه، إلا بمعنى اسقني بقبض النصف، حتى أستوفي مثله، فليس يتحقق بالسبق، ما ليس له، كأنه وزن لأحدهما قبل الآخر، قال في كتاب الإملاء على كتاب مالك: إن ذلك جائز، ويعتق نصيبه، والباقي على كتابته، فإن أدى، فالولاء بينها، وإن عجز قوم على المعتق، إن كان موسراً، ورق إن كان معسراً، **قال المزني**: قد قال: ولو أعتقه أحدهما، قوم عليه الباقي، إن كان موسراً، وعتق كله، وإلا كان الباقي مكاتباً، وكذلك لو أبرأه، كان كعتقه إياه. **قال المزني**: فهذا أشبه بقوله، وأولى بأصله، وبالله التوفيق.

**قال الشافعي** رحمته الله: ولو مات سيد المكاتب، فأبرأ بعض الورثة من حصته، عتق نصيبه، عجز أو لم يعجز، وولاؤه للذي كتبه، ولا أقوم عليه، والولاء لغيره، وأعتقه عليه بسبب رقه فيه؛ لأنه لو لم يكن له فيه رق، فعجز، لم يكن له، وقال في موضع آخر، ففيها قولان، أحدهما: هذا، والآخر: يقوم عليه، إذا عجز، وكان له ولاؤه كله؛ لأنه الكتابة الأولى بطلت، وأعتق هذا ملكه. **قال المزني** رحمته الله: الأول بمعناه أشبه بأصله، إذ زعم أنه أبرأه من قدر حقه، من دراهم الكتابة عتق نصيبه، بمعنى عقد الأب، لم يجز أن يزيل ما ثبت، وإذ زعم أنه عجز فيه، فقد بطلت الكتابة الأولى فينبغي أن يبطل عتق النصيب بالإبراء، من قدر النصيب؛ لأن الأب لم يعتقه إلا بأداء الجميع، فكأن الأب أبرأه من جميع الكتابة، ولا عتق بإبرائه من بعض الكتابة.

### ٣ - باب: في ولد المكاتبه

**قال الشافعي** رحمته: ولد المكاتبه موقوف، فإذا أدت، فعتقت عتقوا، وإن عجزت، أو ماتت قبل الإداء رقوا، فإن جنى على ولدها، ففيها قولان، أحدهما: أن للسيد قيمته، وما كان له؛ لأن المرأة لا تملك ولدها، ويؤخذ السيد بنفقتة، وإن اكتسب أنفق عليه منه، ووقف الباقي، ولم يكن للسيد أخذه، فإن مات قبل عتق أمه، كان لسيدة، وإن عتق بعثتها، كان ماله له، وإن أعتقه السيد، جاز عتقه، وإن أعتق ابن المكاتب من أمته، لم يجز عتقه، وإنما فرقت بينهما؛ لأن المكاتبه لا تملك ولدها، وإنما حكمه حكمها، والمكاتب يملك ولده من أمته، لو كان يجري عليه رق، والقول الثاني: أن أهمهم أحق بما ملكوا، تستعين به؛ لأنهم يعتقون بعثتها، والأول أشبههما. قال المزني: الآخر أشبههما بقوله: إذا كانوا يعتقون بعثتها، فهم أولى بحكمها، ومما يثبت ذلك أيضاً قوله: لو وطىء ابنة مكاتبته، أو أمها، كان عليه مهر مثلها، وهذا يقضي لما وصفت من معنى ولدها.

**قال الشافعي** رحمته: وهو ممنوع من وطء مكاتبته، فإن وطئها طائعة، فلا حد ويعزران، وإن أكرهها، فلها مهر مثلها. قال المزني: ويعزر في قياس قوله.

**قال الشافعي** رحمته: وإن اختلفا في ولدها، فقالت: ولدت بعد الكتابة، وقال السيد: بل قبل، فالقول قوله مع يمينه، وإن اختلفا في ولد المكاتب من أمته، فالقول قول المكاتب.

### ٤ - باب: المكاتبه بين اثنين يطؤها أحدهما أو كلاهما

**قال الشافعي** رحمته: وإذا وطئها أحدهما، فلم تحبل، فلها مهر مثلها يدفع إليها، فإن عجزت قبل دفعه، كان للذي لم يطأها نصفه من شريكه، فإن حبلت، ولم تدع الاستبراء، فاختارت العجز، أو مات الواطىء، فإن للذي لم يطأ نصف المهر، ونصف قيمتها على الواطىء. قال المزني: وينبغي أن تكون حرة بموته.

**قال الشافعي** رحمته: وإن وطئها، فعلى كل واحد منهما مهر مثلها، فإن عجزت، تقاصا المهرين، فإن كانت حبلت، فجاءت بولد، لأقل من ستة أشهر من وطء الثاني، ولم يستبرئها الأول، فهو ولده، وعليه نصف قيمتها، ونصف مهرها، وفي نصف قيمة ولدها قولان، أحدهما: يغرمه، والآخر: لا غرم عليه؛ لأن العتق وجب عليه. قال المزني: القياس على مذهبه، أن ليس عليه إلا نصف قيمتها، دون نصف قيمة الولد؛ لأنها بالحبل صارت أم ولد.

**قال الشافعي** رحمته: في الواطىء الآخر قولان، أحدهما يغرم نصف مهرها، لأنها لا تكون أم ولد للحمل إلا بعد أداء نصف القيمة، والآخر: جميع مهر مثلها. قال المزني: هذا أصح؛ لأنه وطىء أم ولد لصاحبه.

**قال الشافعي** رحمته: ولو جاءت بولد، لأكثر من ستة أشهر من وطء الآخر منهما، كلاهما يدعيه، أو أحدهما، ولا تدعي استبراء، فهي أم ولد أحدهما، فإن عجزت أخذ بنفقتها، وأري القافة، فبأيهما ألحقوه لحق، فإن ألحقوه بهما، لم يكن ابن واحد منهما، حتى يبلغ، فيتسب إلى أحدهما، وتتقطع عنه أبوة الآخر، وعليه للذي انقطعت أبوته، نصف قيمتها إن كان موسراً، وكانت أم ولد له، وإن كان معسراً، فنصفها لشريكه بحاله، والصدان ساقطان عنهما، ولو جاءت من كل

واحد منهما بولد يدعيه، ولم يدعه صاحبه، فإن كان الأول موسراً، أدى نصف قيمتها، وهي أم ولد له، وعليه نصف مهرها لشريكه، والقول في نصف ولدها كما وصفت، ويلحق الولد الآخر بالواطيء الآخر، وعليه مهرها كله، وقيمة الولد يوم سقط، تكون قصاصاً من نصف قيمة الجارية، وإنما لحق ولدها به بالشبهة. قال المزني: وقد قضى قوله في هذه المسألة بما قلت؛ لأنه لو لم تكن للأول أم ولد، إلا بعد إداء نصف القيمة، لما كان على المحيل الثاني جميع مهرها، ولا قيمة ولده منها، فتفهم ذلك.

**قال الشافعي** رحمته: ولو ادعى كل واحد منهما، أن ولده ولد قبل ولد صاحبه، ألحق بهما الولدان، ووقفت أم الولد، وأخذاً بنفقتها، وإذا مات واحد منهما عتق نصيبه، وأخذ الآخر بنفقة نصيب نفسه، فإذا مات عتقت، وولاؤها موقوف، إذا كانا موسرين، أو أحدهما معسر، والآخر موسر، فولاؤها موقوف بكل حال.

### ٥ - باب: تعجيل الكتابة

**قال الشافعي** رحمته: ويجبر السيد على قبول النجم، إذا عجله له المكاتب، واحتج في ذلك بعمر بن الخطاب رحمة الله عليه.

**قال الشافعي** رحمته: وإذا كانت دنانير، أو دراهم، أو مالاً يتغير على طول المكث، مثل: الحديد، والنحاس، وما أشبه ذلك، فأما ما يتغير على طول المكث، أو كانت لحمولته مؤنة، فليس عليه قبوله، إلا في موضعه، فإن كان في طريق بخراية، أو في بلد فيه نهب، لم يلزمه قبوله، إلا أن يكون في ذلك الموضوع كاتبه، فيلزمه قبوله. قال: ولو عجل له بعض الكتابة، على أن يبرئه من الباقي، لم يجز، ورد عليه ما أخذ، ولم يعتق؛ لأنه أبرأه مما لم يبرأ منه، فإن أحب أن يصح هذا، فليرض المكاتب بالعجز ويرض السيد بشيء يأخذه منه، على أن يعتقه فيجوز. قال المزني: عندي أن يضع عنه، على أن يتعجل، وأجازه في الدين.

### ٦ - باب: بيع المكاتب وشراؤه وبيع كتابته

#### وبيع رقبته وجوابات فيه

**قال الشافعي** رحمته: وبيع المكاتب وشراؤه، والشفعة له وعليه بينه وبين سيده والأجنبي سواء، إلا أن المكاتب ممنوع من استهلاك ماله، وأن يبيع بما لا يتغابن الناس بمثله، ولا يهب إلا بإذن سيده، ولا يكفر في شيء من الكفارات إلا بالصوم، وإن باع، فلم يفترقا، حتى مات المكاتب، وجب البيع، وقال في كتاب البيوع: إذا مات أحد المتبايعين، قام وارثه مقامه، ولا يبيع بدين، ولا يهب لثواب، وإقراره في البيع جائز، ولو كانت له على مولاه دنانير، ولمولاه عليه دنانير، فجعل ذلك قصاصاً جاز، ولو كانت له عليه ألف درهم من نجومه حالة، وله على السيد مائة دينار حالة، فأراد أن يجعلها الألف بالمائة قصاصاً لم يجز، وكذلك لو كان دينه عليه عرضاً، وكتابته نقداً، قال: وإن أعتق عبده، أو كاتبه بإذن سيده، فأدى كتابته، ففيها قولان، أحدهما: لا يجوز؛ لأن الولاء لمن أعتق، والثاني: أنه يجوز، وفي الولاء قولان، أحدهما: أن ولاءه موقوف، فإن عتق المكاتب الأول كان له، وإن لم يعتق حتى يموت، فالولاء لسيد المكاتب، من قبل أنه عبد لعبده عتق، والثاني: أن الولاء لسيد المكاتب بكل حال؛ لأنه عتق في حين لا يكون له بعثته ولاؤه، فإن مات عبد المكاتب

المعتق، بعد ما يعتق، وقف ميراثه، في قول من وقف الميراث، كما وصفت، فإن عتق المكاتب الذي أعتقه فله، وإن مات، أو عجز، فليسيد المكاتب، إذا كان حياً يوم يموت، وإن كان ميتاً فلورثته من الرجال ميراثه، وفي القول الثاني: لسيد المكاتب؛ لأن ولاءه له، وقال في الإملاء على كتاب مالك: إنه لو كاتب المكاتب عبده، فأدى لم يعتق، كما لو أعتقه لم يعتق. قال المزني: هذا عندي أشبه.

**قال الشافعي** رحمته الله: ويبيع نجومه مفسوخ، فإن أدى إلى المشتري كتابته، بأمر سيده عتق، كما يؤدي إلى وكيله فيعتق، قال: وليس للمكاتب أن يشتري من يعتق عليه، لو كان حراً، وله أن يقبلهم، إن أوصى له بهم، ويكتسبون على أنفسهم، ويأخذ فضل كسبهم، وما أفادوا، فإن مرضوا أو عجزوا عن الكسب، أنفق عليهم، وإن جنوا، لم يكن له أن يفديهم، ويبيع منهم بقدر جنائياتهم، ولا يجوز بيع رقبة المكاتب، فإن قيل: يبع بريرة، قيل: هي المساومة بنفسها عائشة رضي الله عنها، والمخبرة بالعجز، بطلبها أوقية، والراضية بالبيع، فإن قيل: فما معنى قول النبي ﷺ لعائشة: «اشترطي لهم الولاء»<sup>(١)</sup>؟ قلت أنا للشافعي: في هذا جوابان، أحدهما: يبطل الشرط، ويجيز العتق، ويجعله خاصاً، وقال في موضع آخر: هذا من أشد ما يغلط فيه، وإنما جاء به هشام وحده، وغيره قد خالفه، وضعفه. قال المزني: هذا أولى به؛ لأنه لا يجوز في صفة النبي ﷺ، في مكانه من الله عز وجل ينكر على ناس شرطاً باطلاً، ويأمر أهله بإجابتهم إلى باطل، وهو على أهله في الله أشد، وعليهم أغلظ. قال المزني: وقد يحتمل أن لو صح الحديث، أن يكون أراد: اشترطي عليهم، أن لك إن اشتريت وأعتقت الولاء، أي لا تغريهم، واللغة تحتل ذلك، قال الله جل ثناؤه: ﴿لَكُمْ أَلْفَنَةٌ﴾<sup>(٢)</sup> وقال: ﴿أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> وكذلك قال تعالى: ﴿أَمْ مَن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكَيْلًا﴾<sup>(٤)</sup> وقال: ﴿إِن أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِن أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾<sup>(٥)</sup> أي فعلية، وقال: ﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ﴾<sup>(٦)</sup> فقامت ﴿لَهُمْ﴾ مقام ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ففهم رحمك الله.

## ٧ - باب: كتابة النصراني

**قال الشافعي** رحمته الله: وتجاوز كتابة النصراني، بما تجوز به كتابة المسلم، فإن أسلم العبد، ثم ترافعا إلينا، فهو على الكتابة، إلا أن يعجز، فيباع على النصراني، فإن كاتبه على حلال عندهم، حرام عندنا، أبطلنا ما بقي من الكتابة، فإن أداها، ثم تحاكما إلينا، فقد عتق العبد، ولا يرد واحد منهما على صاحبه شيئاً؛ لأن ذلك مضى في النصرانية، ولو أسلما، وبقي من الكتابة شيء من خمر، فقبضه السيد، عتق بقبضه آخر كتابته، ورجع على العبد بقيمته، ولو اشترى مسلماً فكاتبه، ففيها قولان، أحدهما: أن الكتابة باطلة؛ لأنه ليس بإخراج له من ملكه تام، فإن أدى جميع الكتابة، عتق بكتابة فاسدة، وتراجعا كما وصفت. والقول الآخر: إنها جائزة، فمتى عجز بيع عليه. قال المزني:

(١) ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (الحديث: ٢٤٧/٤)

(٢) سورة غافر، الآية: ٥٢.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٨٧.

(٤) سورة النساء، الآية: ١٠٩.

(٥) سورة الإسراء، الآية: ٧.

(٦) سورة الحجرات، الآية: ٢.

القول الآخر أشبه بقوله؛ لأنه ممنوع من النصراني بكتابه، وعسى أن يؤدي فيعتق، فإن عجز رق، وبيع مكانه، وفي تشيته الكتابة، إذا أسلم العبد، ومولاه نصراني على ما قلت دليل، وبالله التوفيق.

### ٨ - باب: كتابة الحربي

**قال الشافعي** رحمته الله: إذا كاتب الحربي عبده في دار الحرب، ثم خرجا مستأمنين، أثبتها، إلا أن يكون أحدث له قهراً في إبطال كتابته، فالكتابة باطلة، ولو كان السيد مسلماً، فالكتابة ثابتة، فإن سبي، لم يكن رقيقاً؛ لأن له أماناً من مسلم، بعثقه إياه، ولو كاتبه المستأمن عندنا، وأراد إخراجه منع، وقيل: إن أقمت، فأد الجزية، وإلا فوكل بقبض نجومه، فإن أدى عتق، والولاء لك، وإن مت، دفعت إلى ورثتك، وقال في كتاب السير: يكون مغنوماً. **قال المزني**: الأول أولى؛ لأنه إذا كان في دار الحرب حياً، لا يغنم ماله في دار الإسلام؛ لأنه مال له أمان، فوارثه فيه بمثابته.

**قال الشافعي** رحمته الله: وإن خرج نسبي، فمنّ عليه أو فودي به، لم يكن رقيقاً، ورد مال مكاتبه إليه، في بلاد الحرب أو غيره، فإن استرق، وعتق مكاتبه بالأداء، ومات الحربي رقيقاً، لم يكن رقيقاً، ولا ولاء لأحد بسببه، والمكاتب لا ولاء عليه، إلا أن يعتق الحربي قبل موته، فيكون له ولاء مكاتبه، وما أدى من كتابته؛ لأن ذلك مال، كان موقوفاً له أمان، فلم يبطل أمانه ما كان رقيقاً، ولم نجعله له في حال رقه، فيأخذه مولاه، فلما عتق، كانت الأمانة مؤداة. **قال المزني**: وقال في موضع آخر: فيها قولان، أحدهما: هذا. والثاني: لمارق، كان ما أدى مكاتبه فيئناً، وقال في كتاب السير: يصير ماله مغنوماً. **قال المزني**: هذا عندي أشبه بقوله الذي ختم به قبل هذه المسألة؛ لأنه لما بطل عن ماله ملكه.

**قال الشافعي** رحمته الله: ولو أغار المشركون على مكاتب، ثم استنقذه المسلمون، كان على كتابته، ولو كاتبه في بلاد الحرب، ثم خرج المكاتب إلينا مسلماً، كان حراً.

### ٩ - باب: كتابة المرتد

**قال الشافعي** رحمته الله: ولو كاتب المرتد عبده قبل أن يقف الحاكم ماله، كان جائزاً، وقال في كتاب المدبر: إذا دبر المرتد عبده، ففيه ثلاثة أقاويل، قد وصفتها فيه، وقضيت أن جوابه في المكاتب أصحابها، قال: فإن نهى الحاكم المكاتب أن يدفع إلى المرتد كتابته، فدفعها لم يبرأ منها، وأخذها بها، فإن عجز، ثم أسلم السيد، ألغى السيد التعجيز، ولو ارتد العبد ثم كاتبه جاز، وكان حكمه حكم المرتد.

### ١٠ - باب: جنایة المكاتب على سيده

**قال الشافعي** رحمته الله: وإذا جنى المكاتب على سيده عمداً، فله القصاص في الجرح، ولوارثه القصاص في النفس، أو الأرش، فإن أدى ذلك فهو على كتابته، وإن لم يؤد، فلهم تعجيزه، ولا دين لهم على عبدهم، وبيع في جنابة الأجنبي.

### ١١ - باب: جنایة المكاتب ورقيقه

**قال الشافعي** رحمته الله: وإذا جنى المكاتب، فعلى سيده الأقل من قيمة عبده الجاني، يوم جنى، أو أرش الجناية، فإن قوي على أدائها مع الكتابة، فهو مكاتب، وله تعجيل الكتابة قبل الجناية، وقبل

الدين الحال، ما لم يقف الحاكم لهم ماله، كالحرق فيما عليه، إلا أنه ليس للمكاتب أن يجعل الدين قبل محله، بغير إذن سيده، فإن وقف الحاكم ماله، أدى إلى سيده، وإلى الناس ديونهم شرعاً، فإن لم يكن عنده ما يؤدي هذا كله، عجزه في مال الأجنبي، إلا أن ينظروه، ومتى شاء من أنظره عجزه، ثم خير الحاكم سيده، بين أن يفديه بالأقل من أرش الجناية، أو يباع فيها، فيعطي أهل الجناية حقوقهم، دون من دابنه ببيع، أو غيره؛ لأن ذلك في ذمته، ومتى عتق اتبع به، وسواء كانت الجنایات متفرقة أو معاً، وبعضها قبل التعجيز، وبعده، يتحاصون في ثمنه معاً، وإن أبرأه بعضهم كان ثمنه للباقيين منهم، ولو قطع يد سيده فبرأ وعتق بالأداء أتبعه بأرش يده، وأي المكاتبين جنى، وكتابتهم واحدة، لزمته دون أصحابه، ولو كان هذا الجاني ولد المكاتب، وهب له، أو من أمته، أو ولد مكاتبه، لم يفد بشيء، وإن قل، إلا بإذن السيد؛ لأنني لا أجعل له بيعهم ويسلمون، فبيعاً منهم بقدر الجناية، وما بقي بحاله، يعتق بعتق المكاتب، أو المكاتبية، وإن جنى بعض عبده على بعض عمداً، فه القصاص، إلا أن يكون والداً، فلا يقتل والده بعبده، وهو لا يقتل به، ولو أعتقه السيد بغير أداء، ضمن الأقل من قيمته، أو الجناية؛ ولو كان أدى فعتق فعليه الأقل من قيمة نفسه أو الجناية لأنه لم يعجز، ولو جنى جناية أخرى، ثم أدى فعتق، ففيها قولان. أحدهما: أن عليه الأقل من قيمة واحدة، أو الجناية يشتركان فيها. والآخر: أن عليه لكل واحد منهما، الأقل من قيمته، أو الجناية، وهكذا لو كانت جنایات كثيرة. قال المزني: قد قطع في هذا الباب، بأن الجنایات متفرقة أو معاً فسواء، وهو عندي بالحق أولى.

**قال الشافعي** رحمته الله: وإن جنى على المكاتب عبده، جناية لا قصاص فيها، كانت هدرأ، وللمكاتب أن يؤدب رقيقه، ولا يحدهم؛ لأن الحد لا يكون لغير حر.

### ١٢ - باب: ما جنى على المكاتب له

**قال الشافعي** رحمته الله: وأرش ما جنى على المكاتب له، ولو قتله السيد، لم يكن عليه شيء؛ لأنه مات عبداً، ولو قطع يده، فإن يعتق بأرش يده، وطلبه العبد جعل قصاصاً، وعتق، وإن مات بعد ذلك ضمن، ما يضمن لو جنى على عبد غيره، فعتق قبل أن يموت، وإن كانت الكتابة غير حالة، كان له تعجيل الأرش، فإن لم يقبضه حتى مات، سقط عنه؛ لأنه صار مالاً له.

### ١٣ - باب: الجناية على المكاتب ورقيقه عمداً

**قال الشافعي** رحمته الله: وإذا جنى عبد على المكاتب عمداً، فأراد القصاص، والسيد الدية، فللمكاتب القصاص؛ لأن السيد ممنوع من ماله، وبدنه، وليس له أن يصالح، إلا على الاستيفاء لجميع الأرش، ولو عفا عن القصاص والأرش معاً، ثم عتق، كان له أخذ المال، ولا قود؛ لأنه عفا، ولا يملك إتلاف المال، ولو كان العفو بإذن السيد، فالعتق جائز.

### ١٤ - باب: عتق السيد المكاتب في المرض وغيره

**قال الشافعي** رحمته الله: وإذا وضع السيد عن المكاتب كتابته، أو أعتقه في المرض، فالعتق موقوف، فإن خرج من الثلث بالأقل من قيمته، أو ما بقي عليه، فهو حر، وإلا عتق منه، ما حمل الثلث، فوضع عنه من الكتابة، بقدر ما عتق منه، وكان الباقي منه على الكتابة، ولو أوصى بعتقه، عتق بالأقل من قيمته، أو ما بقي عليه من كتابته، إن كان قيمته ألفاً، وباقي كتابته خمسمائة، أو

كانت ألفاً، وثمنه خمسمائة، فاعتق بخمسمائة، وقال في الإملاء على مسائل مالك: ولو أعتقه عند الموت، ولا مال غيره، عتق ثلثه، فإن أدى ثلثي الكتابة، عتق كله، وإن عجز، رق ثلثاه، ولو قال: ضعوا عنه كتابته، فهي وصية له، فاعتق بالأقل من قيمته، أو كتابته، وسواء كانت حاله، أو ديناً يحسب في الثلث، ولو كاتبه في مرضه، ولا يخرج من الثلث وقفت، فإن أفاد السيد مالاً يخرج به من الثلث، جازت الكتابة، وإن لم يفد جازت كتابة ثلثه، إذا كانت كتابة مثله، ولم يجز في ثلثه. قال المزني رحمته الله: هذا خلاف قوله، لا تجوز كتابة بعض عبده، وما أقر بقبضه في مرضه، فهو كالدين يقر بقبضه في صحته، وإذا وضع عنه دنانير، وعليه دراهم، أو شيئاً، وعليه غيره، لم يجز، ولو قال: قد استوفيت آخر كتابتك، إن شاء الله أو شاء فلان، لم يجز لأنه استثناء.

### ١٥ - باب: الوصية للعبد أن يكاتب

قال الشافعي رحمته الله: ولو أوصى أن يكاتب عبد له، لا يخرج من الثلث، حاص أهل الوصايا، وكوتب على كتابة مثله، ولو لم تكن وصايا، ولا مال له غيره، قيل: إن شئت كاتبنا ثلثك، وولاء ثلثك لسيدك، والثلثان رقيق لورثته. قال المزني رحمته الله: هذا خلاف أصل قوله، مثل الذي قبله، ولو قال: كاتبوا أحد عبيدي، لم يكاتبوا أمة، ولو قال: إحدى إمائي، لم يكاتبوا عبداً، ولا ختني، وإن قال: أحد رقيقي، كان لهم الخيار: في عبد أو أمة. قال المزني: قلت أنا: أو ختني.

### ١٦ - باب: موت سيد المكاتب

قال الشافعي رحمته الله: ولو أنكح ابنة له مكاتبه برضاها، فماتت وابنته غير وارثة، إما لاختلاف دينهما، أو لأنها قاتلة، فالنكاح ثابت، وإن كانت وارثة، فسد النكاح؛ لأنها ملكت من زوجها بعضه، فإن دفع من الكتابة ما عليه، إلى أحد الوصيين، أو أحد وارثين، أو إلى وارث وعليه دين أو له وصايا، لم يعتق، إلا بوصول الدين إلى أهله، وكل ذي حق حقه، إذا لم يدفع بأمر حاكم، أو إلى وصي.

### ١٧ - باب: عجز المكاتب

قال الشافعي رحمته الله: وليس لسيد أن يفسخ كتابته، حتى يعجز عن أداء نجم، فيكون له فسخها بحضرتها، إن كان ببلده، وإذا قال: ليس عندي مال، فأشهد أنه قد عجزه، بطلت كان عند سلطان أو غيره، واحتج في ذلك بآبن عمر، فإن سأله أن ينظره مدة، يؤدي إليها نجمه، لم يكن له عليه، ولا للسلطان أن ينظره، إلا أن يحضره ماله، يبيعه مكانه، إلى المدة، فينظره قدر بيعه، فإن حل عليه نجم في غيبته، فأشهد سيده أن قد عجزه، أو فسخ كتابته، فهو عاجز، ولا يعجزه السلطان، إلا أن تثبت بيته، على حلول نجم من نجومه، فإن قال: قد أنظرت، وبدا لي كتب السلطان إلى حاكم بلده، فأعلمه بذلك، وأنه إن لم يؤد إليه، أو إلى وكيله، فإن لم يكن له وكيل، أنظره قدر مسيره إلى سيد، فإن جاء، وإلا عجزه حاكم بلده، ولو غلب على عقله لم يكن له أن يعجزه حتى يأتي الحاكم ولا يعجزه الحاكم حتى يسأل عن ماله فإن وجدته أدى عنه، وإن لم يجده عجزه، وأخذ السيد بنفقته، وإن وجد له مالاً، كان له قبل التعجيز، فك العجز عنه، ورد على سيده نفقته مع كتابته، ولو ادعى أنه أوصل إليه كتابته، وجاء بشاهد أحلفه معه، وأبرئه، ولو دفع الكتابة، وكانت عرضاً بصفة، وعتق، ثم

استحق، قيل له: إن أديت مكانك، وإلا رقت.

### ١٨ - باب: الوصية بالمكاتب والوصية له

**قال الشافعي** رحمته الله: وإذا أوصى به لرجل، وعجزه قبل موته، أو بعده لم يجز، كما لو أوصى برقبته، وهو لا يملكه، ثم ملكه، حتى يجدد وصية له به، وإذا أوصى بكتابه جازت في الثلث، فإذا أداها عتق، فإن أراد الذي أوصى له تأخيرها، والوارث تعجيزه، فذلك للوارث تصير رقبته له، ولو كانت الكتابة فاسدة، بطلت الوصية، ولو أوصى برقبته، وكتابه فاسدة، ففيها قولان: أحدهما، أن الوصية باطلة، والثاني: أن الوصية جائزة. قال المزني: هذا أشبه بقوله؛ لأنه في ملكه، فكيف لا يجوز ما صنع في ملكه.

**قال الشافعي** رحمته الله: ولو قال ضعوا عنه أكثر ما بقي عليه ومثل نصفه، وضع عنه أكثر من النصف بما شأوا ومثل نصفه. ولو قال: ضعوا عنه أكثر ما عليه ومثله، وضع عنه الكتابة كلها، والفضل باطل. ولو قال: ضعوا عنه ما شاء، فشاءها كلها، لم يكن له إلا أن يبقى منها شيئاً.

## ٤٧ - كتاب: عتق أمهات الأولاد من كتب

**قال الشافعي** رحمته الله: وإذا وطئ أمته، فولدت ما يبين أنه من خلق آدميين، عين، أو ظفر، أو أصبع، فهي أم ولد، لا تخالف المملوكة في أحكامها؛ غير أنها لا تخرج من ملكه في دين، ولا غيره؛ فإذا مات، عتقت من رأس المال. وإن لم يتبين فيه من خلق آدمي، سألتنا عدولاً من النساء؛ فإن زعمن أن هذا لا يكون إلا من خلق آدمي، كانت به أم ولد. فإن شككن لم تكن به أم ولد، وولد أم الولد بمنزلتها، يعتقدون بعقتها، كانوا من حلال أو حرام، ولو ماتت قبلهم، ثم مات السيد، عتقوا بموته كأمهم. ولو اشترى امرأته، وهي أمة حامل منه، ثم وضعت عنده، عتق ولدها منه، ولم تكن أم ولد له أبداً حتى تحمل منه وهي في ملكه. وللمكاتب أن يبيع أم ولده؛ فإن أوصى رجل لأم ولده، أو لمديره يخرج من الثلث، فهي جائزة؛ لأنهما يعتقان بموته. ولو جنت أم الولد جناية، ضمن السيد الأقل من الأرش، أو القيمة؛ فإن أدى قيمتها، ثم عادت فجنت، ففيها قولان: أحدهما، أن إسلامه قيمتها كإسلامه بدنها، ويرجع المجني عليه الثاني بأرش جنايته على المجني عليه الأول؛ فيشتركان فيها بقدر جنايتهما، ثم هكذا كلما جنت. ويدخل فيه أن إسلامه قيمتها، كان كإسلام بدنها إلى الأول، لزم الأول إخراجها إلى الثاني، إذا بلغ أرش الجناية قيمتها. والثاني: أنه يدفع الأقل من قيمتها أو الجناية؛ فإن عادت فجنت، وقد دفع الأرش، رجع على السيد، وهكذا كلما جنت. قال المزني: والثاني أشبه عندي بالحق، لأن إسلام قيمتها لو كان كإسلام بدنها، لوجب أن تكون الجناية الثانية على قيمتها، وبطلت الشركة. وفي إجماعهم على إبطال ذلك إبطال هذا القول، وفي إبطاله ثبوت القول الآخر، إذ لا وجه لقول ثالث نعلمه عند جماعة العلماء، ممن لا يبيع أمهات الأولاد؛ فإذا افتكها ربه، صارت بمعناها المتقدم، لا جناية عليها، ولا على سيدها بها، فكيف إذا جنت، لا يكون عليها مثل ذلك قياساً. قال المزني: وقد ملك المجني عليه الأرش بحق، فكيف يجني غيره، وغير ملكه، وغير من هو عاقلة له، فيجب عليه غرمه، أو غرم شيء منه. قال: فإن أسلمت أم ولد النصراني، حيل بينهما، وأخذ بنفقتها، وتعمل ما يعمل له مثلها؛ فإن أسلم خلي بينها وبينه، وإن مات عتقت، فإذا توفي سيد أم الولد، أو أعتقها فلا عدة، وتمتبرأ بحيضة، فإن لم تكن من أهل الحيض، فثلاثة أشهر أحب إلينا. قال المزني: قلت أنا: قد سوى الشافعي بين استبراء الأمة، وعدة أم الولد في كتاب العدد، وجعلها حيضة، فأشبه بقوله: إذا لم يكونا من أهل الحيض، أن يقوم الشهر فيهما مقام الحيضة، كما قال: إن الشهر في الأمة، يقوم مقام الحيضة. وقد قال في باب استبراء أم الولد في كتاب العدد: لا تحل أم الولد للأزواج، إن كانت ممن لا تحيض إلا بشهر، وهذا أولى بقوله، وأشبه بأصله، وبالله التوفيق. قال المزني: قلت أنا: قد قطع في خمسة عشر كتاباً بعتق أمهات الأولاد، ووقف في غيرها. وقال في كتاب النكاح القديم: ليس له أن يزوجهما بغير إذنهما، وقال في هذا الكتاب: إنها كالمملوكة في جميع أحكامها؛ إلا أنها لا تباع: وفي كتاب الرجعة: له أن يخدمها وهي كارهة. قال المزني: قلت أنا: وهذا أصح قوليه؛ لأن رقها لم يزل، فكذلك ما كان له من وطئها، وخدمتها، وإنكاحها بغير إذنهما لم يزل، وبالله التوفيق.